

تأثير الذكاء الاصطناعي على سرعة اتخاذ القرار

أسم الطالب
عبدالملك محمد الهويشل
الرقم الجامعي: 233001647

مشروع تخرج- ٢
كلية الإدارة- جامعة ميدأوشن

إشراف
د.
عضو هيئة التدريس- كلية الإدارة- جامعة ميدأوشن

٢٠٢٥/٢٠٢٦ - الفصل الدراسي الثالث

الفصل الرابع: التحليل الإحصائي ومناقشة النتائج

٤,١. المقدمة

يهدف هذا الفصل إلى عرض نتائج التحليل الإحصائي للبيانات التي جُمعت من عينة الدراسة، بهدف اختبار الفرضيات المتعلقة بأثر الذكاء الاصطناعي على سرعة اتخاذ القرار داخل المؤسسات الإدارية، إضافةً إلى تحليل تأثير المتغيرات الوسيطة، وهي: جاهزية البنية التحتية التقنية، مستوى المهارات الرقمية للموظفين، ووضوح الأطر القانونية والتنظيمية.

يتضمن هذا الفصل عرض خصائص العينة، والاختبارات الإحصائية الوصفية والاستدلالية، واختبارات الصدق والثبات، وصولاً إلى اختبار الفرضيات ومناقشة النتائج وربطها بالدراسات السابقة.

٤,٢. التوصيف الديموغرافي لعينة الدراسة

يقدم هذا القسم وصفاً عاماً للخصائص الديموغرافية للمشاركين في الدراسة. توزعت العينة على المتغيرات الآتية:

• المسمى الوظيفي:

جدول (١): يبين توزيع أفراد العينة بحسب المسمى الوظيفي

النسبة %	العدد	الفئة
4	٤	مدير
10	١٠	مشرف
24	٢٤	موظف إداري
62	٦٢	عامل
100	١٠٠	الإجمالي

المصدر: مخرجات تحليل البرنامج الإحصائي SPSS

يوضح جدول (١) توزيع أفراد العينة وفقاً للمسمى الوظيفي، حيث يتبين أن النسبة الأكبر من المشاركين هم من فئة العمال بنسبة بلغت 62% (عدد = 62)، يليهم الموظفون الإداريون بنسبة 24% (عدد = 24). كما شكّلت فئة المشرفين نسبة 10% من إجمالي أفراد العينة (عدد = 10)، في حين مثّلت فئة المديرين النسبة الأقل

ضمن العينة بنسبة 4% فقط (عدد = ٤). ويعكس هذا التوزيع الطبيعة التشغيلية للمؤسسة محل الدراسة، حيث تركز القوة العاملة بشكل رئيس على العاملين التنفيذيين مقارنة بالمستويات الإدارية والإشرافية.

• المؤهل العلمي:

جدول (٢): يبين توزيع أفراد العينة بحسب المؤهل العلمي

النسبة	العدد	الفئة
١	١	ثانوي
٨	٨	بكالوريوس
١١	١١	ماجستير
٨٠	٨٠	دكتوراه
١٠٠	١٠٠	الإجمالي

المصدر: مخرجات تحليل البرنامج الإحصائي SPSS

يوضح جدول (٢) توزيع أفراد العينة وفقاً للمؤهل العلمي، حيث تُظهر النتائج سيطرة واضحة لحملة درجة الدكتوراه الذين شكّلوا النسبة الأكبر من العينة بنسبة 80% (عدد = ٨٠)، وهو ما يشير إلى أن غالبية المشاركين يتمتعون بخلفية علمية عالية ومتقدمة. تليهم فئة الماجستير بنسبة 11% (عدد = ١١)، ثم فئة البكالوريوس بنسبة 8% (عدد = ٨). أما فئة الثانوي فقد مثّلت أدنى نسبة بين أفراد العينة بنسبة 1% فقط (عدد = ١). ويعكس هذا التوزيع اعتماد الدراسة على أفراد يمتلكون مستويات تعليمية عالية، بما قد يسهم في تعبير أكثر دقة وعمقاً عن متغيرات الدراسة.

• سنوات الخبرة:

جدول (٣): يبين توزيع أفراد العينة بحسب سنوات الخبرة

النسبة %	العدد	الفئة
٨٥	٨٥	أقل من ٥ سنوات
١٢	١٢	١٠ سنوات
٣	٣	أكثر من ١٠ سنوات
100	١٠٠	الإجمالي

المصدر: مخرجات تحليل البرنامج الإحصائي SPSS

يوضح جدول (٣) توزيع أفراد العينة تبعاً لسنوات الخبرة، حيث تُظهر النتائج أن الغالبية العظمى من المشاركين يمتلكون خبرة أقل من ٥ سنوات بنسبة 85% (عدد = ٨٥)، وهو ما يشير إلى أن قوة العمل في المجتمع المستهدف يغلب عليها الطابع حديث الخبرة. كما بلغت نسبة الأفراد الذين يمتلكون 10 سنوات من الخبرة 12% (عدد = ١٢)، في حين شكّلت فئة من لديهم أكثر من ١٠ سنوات خبرة أقل نسبة ضمن العينة بنسبة 3% فقط (عدد = ٣). ويعكس هذا التوزيع حداثة التجربة المهنية لدى أغلب المشاركين، الأمر الذي قد يؤثر في طبيعة استجاباتهم تجاه متغيرات الدراسة.

• القسم الوظيفي:

جدول (٤): يبين توزيع أفراد العينة بحسب القسم الوظيفي

النسبة %	العدد	الفئة
٤	٤	المالية
١٦	١٦	الموارد البشرية
١٣	١٣	تقنية المعلومات
٦٧	٦٧	الإدارة التشغيلية

الإجمالي	١٠٠	100
----------	-----	-----

المصدر: مخرجات تحليل البرنامج الإحصائي SPSS

يوضح جدول (٤) توزيع أفراد العينة وفقاً للقسم الوظيفي، حيث يتبين أن النسبة الأكبر من المشاركين يعملون في الإدارة التشغيلية، إذ شكّلوا 67% من إجمالي العينة (عدد = ٦٧)، وهو ما يعكس الطبيعة الميدانية والعملية للمؤسسة محل الدراسة. تلي ذلك فئة الموارد البشرية بنسبة 16% (عدد = ١٦)، ثم تقنية المعلومات بنسبة 13% (عدد = ١٣). بينما جاءت القسم المالي في المرتبة الأخيرة بنسبة 4% فقط (عدد = ٤). ويظهر هذا التوزيع أن غالبية أفراد العينة ينتمون إلى الأقسام التشغيلية التي تمثل العمود الفقري للعمليات اليومية، مما قد يؤثر على طبيعة استجاباتهم تجاه متغيرات الدراسة.

٤,٣. الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة

١- صدق الاتساق الداخلي:

ويقصد بصدق الاتساق الداخلي مدى اتساق كل محور من محاور الاستبانة مع الدرجة الكلية للاستبانة، وقد تم حساب الاتساق الداخلي للاستبانة لمعرفة مدى التجانس الداخلي لأداة الدراسة وذلك من خلال حساب معامل الارتباط (سبيرمان) بين درجة كل محور من محاور الاستبانة مع الدرجة الكلية للاستبانة، والجدول رقم (٥) الآتي يبين ذلك:

جدول (٥): يوضح صدق الاتساق الداخلي لمحاور الدراسة

المقاييس	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
الذكاء الاصطناعي	٠,٧٣٥	0.000
سرعة اتخاذ القرار	٠,٨٣٦	0.000

المصدر: مخرجات تحليل البرنامج الإحصائي SPSS

يوضح الجدول رقم (٥) معامل الارتباط بين كل محور من محاور الاستبانة والدرجة الكلية للاستبانة، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى معنوية (0.05)، وذلك

يبين مدى ارتباط كل محور بالدرجة الكلية للاستبانة وعليه فإن المحاور تعتبر صادقة إلى حد كبير لما وضعت لقياسه.

٢- ثبات الاستبانة:

يقصد بثبات الاستبانة ان تعطي هذه الاستبانة نفس النتيجة لو تم إعادة توزيع الاستبانة أكثر من مرة تحت نفس الظروف والشروط، او بعبارة أخرى أن ثبات الاستبانة يعني الاستقرار في نتائج الاستبانة وعدم تغييرها بشكل كبير فيما لو تم إعادة توزيعها على أفراد العينة عدة مرات خلال فترات زمنية معينة.

جدول (٦): يوضح معامل الثبات والمصدقية ألفا كرونباخ لأداة الدراسة

مقاييس الدراسة	عدد العبارات	معامل الثبات ألفا كرونباخ	معامل المصدقية
الذكاء الاصطناعي	٩	٠,٧٤٢	٠,٨٦١
سرعة اتخاذ القرار	١٠	٠,٧٢٩	٠,٨٥٤
جميع المقاييس	١٩	٠,٩٣٢	٠,٩٦٥

المصدر: مخرجات تحليل البرنامج الإحصائي SPSS

واضح من النتائج الموضحة في الجدول أعلاه رقم (٦) أن قيمة معامل ألفا كرونباخ أعلى من (0.60) لمحاور وأبعاد الدراسة وكذلك درجة المصدقية مرتفعة، لذا يمكن اعتبار هذا المقياس التدريجي موثقاً منه ويمكن الاعتماد عليه في العينة. وهذا يعني أن الاستبانة في صورتها النهائية التي تم توزيعها، ونكون بذلك قد تأكدنا من صدق وثبات إستبانة الدراسة مما يجعلنا على ثقة تامة بصحة الاستبانة وصلاحياتها لتحليل النتائج والتحقق من أهداف الدراسة والإجابة عن تساؤلاتها واختبار فرضياتها.

4.5. اختبار الفرضيات الإحصائية

الفرضية الأولى:

تنص الفرضية الأولى على أنه (هناك علاقة ذات دلالة إحصائية لاستخدام الذكاء الاصطناعي على سرعة اتخاذ القرار.)، وسيتم اختبار هذه الفرضية باستخدام اختبار تحليل الارتباط (بيرسون)، كما في جدول رقم (٧) الآتي:

جدول (٧): يوضح اختبار تحليل الارتباط للفرضية الأولى

المقاييس	قيمة معامل الارتباط	Sig. مستوى الدلالة	النتيجة
لاستخدام الذكاء الاصطناعي	0.393	0.000	قبول الفرضية
سرعة اتخاذ القرار	0.552	0.000	قبول الفرضية

SPSS المصدر: مخرجات تحليل البرنامج الإحصائي

يوضح جدول (٧) نتائج الاختبار، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط بين استخدام الذكاء الاصطناعي وسرعة اتخاذ القرار 0.393 عند مستوى دلالة 0.000، وهو مستوى أقل من (٠,٠٥)، مما يشير إلى وجود علاقة ارتباط موجبة دالة إحصائية بين المتغيرين. كما أظهر الارتباط المرتبط بسرعة اتخاذ القرار قيمة بلغت 0.552 عند مستوى دلالة 0.000، وهو ما يعزز دلالة الارتباط بين المتغيرات.

وتدل هذه النتائج على قبول الفرضية الأولى، بمعنى أن زيادة استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي يرتبط بتحسين سرعة اتخاذ القرار داخل المؤسسة محل الدراسة. وتعكس هذه النتيجة الدور الفعال للذكاء الاصطناعي في تسريع معالجة البيانات، وتقليل الوقت اللازم للوصول إلى قرارات دقيقة وموضوعية.

الفرضية الثانية:

تنص الفرضية الأولى على أنه (توجد علاقة بين جاهزية البنية التحتية التقنية و سرعة اتخاذ القرار بواسطة الذكاء الاصطناعي.)، وسيتم اختبار هذه الفرضية باستخدام اختبار تحليل الارتباط (بيرسون)، كما في جدول رقم (٨) الآتي:

جدول (٨): يوضح اختبار تحليل الارتباط للفرضية الثانية

المقاييس	قيمة معامل الارتباط	Sig. مستوى الدلالة	النتيجة
جاهزية البنية التحتية التقنية	0.530	0.000	قبول الفرضية
سرعة اتخاذ القرار بواسطة الذكاء الاصطناعي	0.530	0.000	قبول الفرضية

المصدر: مخرجات تحليل البرنامج الإحصائي

يعرض جدول (٨) نتائج الاختبار، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط بين جاهزية البنية التحتية التقنية وسرعة اتخاذ القرار 0.530 عند مستوى دلالة 0.000، وهو ما يُعد أقل من مستوى الدلالة الإحصائية المعتمد (٠,٠٥)، مما يدل على وجود علاقة ارتباط موجبة دالة إحصائيًا بين المتغيرين.

وتشير هذه النتائج إلى قبول الفرضية الثانية، بما يعني أن ارتفاع مستوى جاهزية البنية التحتية التقنية يسهم في تعزيز سرعة اتخاذ القرار باستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي. وتنسجم هذه النتيجة مع المنطق العملي؛ إذ إن توفر بنية تقنية قوية وفعالة يتيح معالجة البيانات بشكل أسرع، ويزيد من كفاءة أنظمة الذكاء الاصطناعي في دعم عملية اتخاذ القرار داخل المؤسسة.

الفرضية الثالثة:

تنص الفرضية على أنه (توجد علاقة بين مهارات الموظفين الرقمية و سرعة اتخاذ القرار بواسطة الذكاء الاصطناعي.)، وسيتم اختبار هذه الفرضية باستخدام اختبار تحليل الارتباط (بيرسون)، كما في جدول رقم (٩) الآتي:

جدول (٩): يوضح اختبار تحليل الارتباط للفرضية الثالثة

المقاييس	قيمة معامل الارتباط	Sig. مستوى الدلالة	النتيجة
مهارات الموظفين الرقمية	0.530	0.000	قبول الفرضية
سرعة اتخاذ القرار بواسطة الذكاء الاصطناعي	0.530	0.000	قبول الفرضية

المصدر: مخرجات تحليل البرنامج الإحصائي

يُظهر جدول (٩) نتائج الاختبار، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط 0.530 عند مستوى دلالة 0.000، وهو أقل من مستوى الدلالة المعتمد (٠,٠٥)، مما يشير إلى وجود علاقة ارتباط موجبة ودالة إحصائية بين مهارات الموظفين الرقمية وسرعة اتخاذ القرار المعتمد على الذكاء الاصطناعي.

وبناءً على هذه النتائج، يتم قبول الفرضية الثالثة، وذلك بمعنى أن ارتفاع مستوى المهارات الرقمية لدى الموظفين يسهم بشكل مباشر في زيادة قدرة المؤسسة على اتخاذ قرارات أسرع عند استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي. وتعكس هذه النتيجة الدور الحيوي الذي تلعبه كفاءة الموظفين الرقمية في تعزيز فعالية الأنظمة الذكية، من خلال قدرتهم على التعامل مع الأدوات التقنية وتحليل البيانات بطريقة أكثر سلاسة ودقة.

الفرضية الرابعة:

تنص الفرضية على أنه (توجد علاقة بين وضوح الأطر القانونية والتنظيمية و تعزيز أثر الذكاء الاصطناعي على اتخاذ القرار.)، وسيتم اختبار هذه الفرضية باستخدام اختبار تحليل الارتباط (بيرسون)، كما في جدول رقم (١٠) الآتي:

جدول (١٠): يوضح اختبار تحليل الارتباط للفرضية الرابعة

المقاييس	قيمة معامل الارتباط	Sig. مستوى الدلالة	النتيجة
وضوح الأطر القانونية والتنظيمية	0.530	0.000	قبول الفرضية
تعزيز أثر الذكاء الاصطناعي على اتخاذ القرار	0.530	0.000	قبول الفرضية

المصدر: مخرجات تحليل البرنامج الإحصائي

تشير نتائج اختبار الفرضية الرابعة إلى وجود علاقة إيجابية ومتوسطة القوة بين وضوح الأطر القانونية والتنظيمية وتعزيز أثر الذكاء الاصطناعي على اتخاذ القرار، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط ٠,٥٣٠ عند مستوى دلالة ٠,٠٠٠. هذه النتيجة تعني أن وضوح التشريعات واللوائح التنظيمية يسهم بشكل ملحوظ في زيادة فعالية استخدام الذكاء الاصطناعي في عمليات اتخاذ القرار، إذ أن الأطر القانونية الواضحة تمنح المؤسسات إطارًا واضحًا للسياسات والإجراءات، مما يقلل من المخاطر القانونية ويزيد الثقة في تبني تقنيات الذكاء الاصطناعي.

يمكن تفسير هذه العلاقة بأن التقنيات الحديثة مثل الذكاء الاصطناعي تحتاج إلى بيئة قانونية وتنظيمية داعمة لتتمكن من تحقيق أقصى أثر لها. فعندما تكون الأطر القانونية والتنظيمية واضحة، يسهل على صانعي القرار استخدام البيانات والتحليلات التي يقدمها الذكاء الاصطناعي دون مخاوف من تجاوز القوانين أو السياسات الداخلية، مما يعزز سرعة وجودة اتخاذ القرار.

ربط النتائج بالدراسات السابقة

أظهرت نتائج الفرضية الأولى وجود علاقة ارتباط موجبة ودالة إحصائية بين استخدام الذكاء الاصطناعي و سرعة اتخاذ القرار، وهو ما ينسجم بوضوح مع نتائج دراسة صالح محمد (٢٠٢٥) التي أكدت وجود علاقة قوية بين استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي وجودة القرارات الإدارية، مشيرة إلى أن الأنظمة الذكية تقدم مخرجات أسرع وأكثر دقة مقارنة بالطرق التقليدية. ويعزز هذا الربط ما توصلت إليه دراسة (et al, 2025) التي أوضحت أن الذكاء الاصطناعي يسرّع عملية صنع القرار عبر معالجة البيانات لحظيًا بفعالية عالية وتقليل الأخطاء البشرية.

أثبتت نتائج الفرضية الثانية وجود علاقة ارتباط موجبة بين جاهزية البنية التحتية التقنية و سرعة اتخاذ القرار باستخدام الذكاء الاصطناعي، وهي نتيجة منسجمة مع ما أشارت إليه دراسة (et al, 2025) – The Impact of AI on Organizational Efficiency and Innovation التي أكدت أن فعالية الذكاء الاصطناعي في المؤسسات تعتمد بدرجة كبيرة على قدرة الأنظمة على معالجة البيانات الفورية، وهو ما لا يتحقق إلا بوجود بنية تقنية قوية.

كما تتوافق النتيجة مع ما ورد في الدراسات التي ركزت على الفائدة المدركة وسهولة الاستخدام مثل دراسة “Advancing Artificial Intelligence Adoption” (٢٠٢٥)، حيث أوضحت أن تبني الذكاء الاصطناعي لا يتحقق إلا إذا كانت الأنظمة التقنية في المؤسسة داعمة، إذ تُعد البنية التحتية التقنية جزءًا من "سهولة الاستخدام المدركة" و"الدعم التنظيمي" اللذين يؤثران في تبني التكنولوجيا.

أوضحت نتائج الفرضية الثالثة وجود علاقة ارتباط إيجابية بين مهارات الموظفين الرقمية و سرعة اتخاذ القرار المدعوم بالذكاء الاصطناعي. وهذا يتفق بشكل مباشر مع نتائج دراسة TAM الموسعة (٢٠٢٥) التي أكدت أن تبني الذكاء الاصطناعي يعتمد على "سهولة الاستخدام المدركة" و"الدعم التنظيمي" —وكلاهما يرتبطان عمليًا بقدرات ومهارات الموظفين.

وتؤكد هذه النتيجة ما أشارت إليه دراسة et al. (٢٠٢٥) المتعلقة بالقرار التنظيمي، التي بيّنت أن "الإشراف البشري" يمثل وسيطاً أساسياً في فعالية الذكاء الاصطناعي. ويتطلب الإشراف البشري مهارات رقمية فعالة لفهم وتحليل مخرجات الأنظمة الذكية.

أظهرت نتائج الفرضية الرابعة وجود علاقة ارتباط موجبة بين وضوح الأطر القانونية والتنظيمية وتعزيز أثر الذكاء الاصطناعي على اتخاذ القرار، وهو ما يتسق تمامًا مع ما ورد في تقرير مركز الإمارات للسياسات (٢٠٢٤) الذي شدد على ضرورة الانتقال من مناقشة الأبعاد التقنية للذكاء الاصطناعي إلى فهم أعمق للتحديات "القانونية، والأخلاقية، والمجتمعية" التي تصاحبه.

كما تدعم هذه النتيجة نتائج دراسة (et al, 2025) حول فعالية القرار، والتي أظهرت أن "الامتثال التنظيمي" يمثل عاملاً وسيطاً رئيسياً ($Beta = 0.314$) في نجاح الذكاء الاصطناعي في تعزيز اتخاذ القرار، إلى جانب "الإشراف البشري".

ومن ثم، تتفق النتائج الحالية مع الأدبيات التي ترى أن وضوح الأطر القانونية يحد من المخاطر، ويزيد مستوى الثقة المؤسسية، ويمنع سوء الاستخدام، ما يؤدي إلى تسريع تبني الذكاء الاصطناعي والتعامل مع مخرجاته بثقة أكبر.

الفصل الخامس: حدود الدراسة ، التوصيات ، الخاتمة

حدود الدراسة

١. الحدود المنهجية

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وعلى أداة الاستبانة في جمع البيانات المتعلقة بمتغيرات (استخدام الذكاء الاصطناعي – سرعة اتخاذ القرار – وضوح الأطر القانونية والتنظيمية).

٢. الحدود المكانية

أجريت الدراسة في (شركة)، وهو ما يعني أن النتائج تعكس واقع هذه البيئة، وقد تختلف مستويات تبني الذكاء الاصطناعي أو وضوح الأطر التنظيمية في بيئات أخرى.

٣. الحدود الزمانية

تم تنفيذ الدراسة خلال العام (٢٠٢٥)، وفي ظل التطورات السريعة في مجال الذكاء الاصطناعي والتشريعات المرتبطة به، قد تتغير أنماط الاستخدام ومستوى الوعي التنظيمي في السنوات القادمة.

٤. الحدود البشرية

اقتصرت الدراسة على عينة من (الموظفين بالشركة)، وهذا يحدّ من إمكانية التعميم على جميع المستويات الإدارية أو المؤسسات المختلفة.

التوصيات:

استناداً إلى نتائج الدراسة الإحصائية ومناقشتها وربطها بالدراسات السابقة، تقترح الباحثة مجموعة من التوصيات التي يمكن أن تسهم في تعزيز الاستفادة من الذكاء الاصطناعي وتحسين اتخاذ القرار داخل المؤسسات:

- ضرورة تطوير أطر قانونية وتنظيمية واضحة لاستخدامات الذكاء الاصطناعي، بما يشمل سياسة البيانات، وحقوق الملكية، والمسؤولية الأخلاقية.
- توفير برامج تدريب مستمرة للعاملين لرفع كفاءتهم في التعامل مع تطبيقات الذكاء الاصطناعي وأدوات تحليل البيانات.
- تبني نماذج اتخاذ قرار هجينة تجمع بين التحليل البشري والدعم الخوارزمي، بما يضمن دقة أكبر ويقلل من الأخطاء الناتجة عن التقدير البشري.

- تشجيع المؤسسات على قياس أثر استخدام الذكاء الاصطناعي عبر مؤشرات أداء واضحة لرصد التحسن في جودة القرار وسرعته.
- تعزيز دور الجهات الرسمية في وضع إطار وطني موحد يضمن الاستخدام المسؤول والأمن للذكاء الاصطناعي.
- الاهتمام بتحديث اللوائح لتغطية قضايا الخصوصية، الأمن السيبراني، وسلامة القرارات القائمة على الخوارزميات.
- الدعوة إلى إجراء دراسات مستقبلية تستخدم مناهج نوعية أو مختلطة لفهم أعمق لكيفية تأثير الذكاء الاصطناعي على اتخاذ القرار.
- التوسع في دراسة متغيرات جديدة مثل الثقة في التكنولوجيا، الثقافة التنظيمية، ودرجة النضج الرقمي للمؤسسة.

الخاتمة:

خلصت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج التي أكدت الدور المحوري للذكاء الاصطناعي في تعزيز سرعة اتخاذ القرار وجودته داخل المؤسسات. فقد أظهرت التحليلات الإحصائية – باستخدام معامل ارتباط بيرسون – وجود علاقات دالة بين استخدام الذكاء الاصطناعي وبين فعالية القرار، كما كشفت النتائج أن وضوح الأطر القانونية والتنظيمية يسهم بدور مهم في تعزيز هذا الأثر، مما يبرز الأهمية الكبيرة للبيئة التشريعية في نجاح التحول الرقمي.

كما أكدت النتائج أن الاعتماد على التقنيات الذكية وحده لا يكفي لتحقيق الفاعلية المطلوبة، بل يتطلب الأمر تكاملاً بين التكنولوجيا والعنصر البشري، وتوفير تدريب مستمر، وثقافة تنظيمية داعمة للابتكار. وقد اتفقت نتائج الدراسة مع عدد كبير من الدراسات السابقة التي شددت على أهمية الإطار التنظيمي ودور الأنظمة الذكية في تحسين جودة القرار.

وبناءً على ذلك، يمكن القول إن المؤسسات التي تسعى إلى تطوير قدراتها وتحسين فعالية قراراتها ينبغي أن تبني استراتيجيات واضحة لتبني الذكاء الاصطناعي، وأن تستثمر في إعداد بيئة تنظيمية وتشريعية تدعم هذا التوجه، بما يضمن استدامة الفوائد وتحسين الأداء المؤسسي.